.....

فمثلاً: السميع نؤمن بأن من أسمائه تعالى السميع، وأنه دال على صفة السمع، وأن لهٰذا السمع حُكْمًا وأثرًا وهو أنه يسمع به؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، أما إن كان الاسم غير متعد؛ كالعظيم، والحي، والجليل؛ فنثبت الاسم والصفة، ولا حكم له يتعدى إليه.

المبحث الخامس:

هل أسماء الله تعالى غيره، أو أسماء الله هي الله؟ إن أريد بالاسم اللفظ الدال على المسمى؛ فهي غير الله ـ عز وجل ـ، وإن أريد بالاسم مدلول ذٰلك اللفظ؛ فهي المسمى.

فمثلاً: الذي خلق السماوات والأرض هو الله؛ فالاسم هنا هو المُسَمَّى، فليست «اللام ـ والهاء» هي التي خلقت السماوات والأرض، وإذا قيل: اكتب باسم الله. فكتبت بسم الله؛ فالمراد به الاسم دون المسمى، وإذا قيل: اضرب زيدًا. فضربت زيدًا المكتوب في الورقة لم تكن ممتثلاً؛ لأن المقصود المسمى، وإذا قيل: اكتب زيد قائم. فالمراد الاسم الذي هو غير المسمى.

*** البحث في صفات الله:**

المبحث الأول:

تنقسم صفات الله إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ذاتية ويقال معنوية.

الثاني: فعلية.

الثالث: خبرية.

.....

فالصفات الذاتية: هي الملازمة لذات الله، والتي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، مثل: السمع والبصر وهي معنوية؛ لأن هذه الصفات معاني.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها، مثل: النزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والكلام من حيث آحاده، والخلق من حيث آحاده، لا من حيث الأصل؛ فأصل الكلام صفة ذاتية، وكذلك الخلق.

والخبرية: هي أبعاض وأجزاء بالنسبة لنا، أما بالنسبة لله؛ فلا يقال هٰكذا، بل يقال: صفات خبرية ثبت بها الخبر من الكتاب والسنة، وهي ليست معنىً ولا فعلًا، مثل: الوجه، والعين، والساق، واليد.

المبحث الثاني:

الصفات أوسع من الأسماء؛ لأن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة تكون اسمًا، وهناك صفات كثيرة تطلق على الله وليست من أسمائه؛ فيوصف الله بالكلام والإرادة، ولا يسمى بالمتكلم أو المريد.

المبحث الثالث:

أن كل ما وصف الله به نفسه؛ فهو حق على حقيقته، لٰكن ينزه عن التمثيل والتكييف، أما التمثيل؛ فلقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، والتعبير بنفي التمثيل أحسن من التعبير بنفي التشبيه؛ لوجوه ثلاثة:

أحدهما: أن التمثيل هو الذي جاء به القرآن وهو منفي مطلقًا، بخلاف التشبيه؛ فلم يأت القرآن بنفيه.

.....

الثاني: أن نفي التشبيه على الإطلاق لا يصح؛ لأن كل مَوْجودَيْن فلا بد أن يكون بينهما قَدْرٌ مشترك يشتبهان فيه ويتميز كل واحد بما يختص به؛ فـ: «الحياة» مثلاً وصف ثابت في الخالق والمخلوق، فبينهما قدر مشترك، ولٰكن حياة الخالق تليق به وحياة المخلوق تليق به.

الثالث: أن الناس اختلفوا في مسمى التشبيه، حتى جعل بعضهم إثبات الصفات التي أثبتها الله لنفسه تشبيهًا، فإذا قلنا من غير تشبيه؛ فَهِمَ هٰذا البعض من هٰذا القول نفي الصفات التي أثبتها الله لنفسه.

وأما التكييف؛ فلا يجوز أن نُكيِّف صفات الله، فمن كيَّف صفة من الصفات؛ فهو كاذب عاص، كاذب لأنه قال بما لا علم عنده فيه، عاص لأنه واقع فيما نهى الله عنه وحَرَّمه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بعد قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . . .﴾ [الأعراف: ٣٣] الآية، ولأنه لا يمكن إدراك الكيفية؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وسواء كان التكييف باللسان تعبيرًا أو بالجَنان تقديرًا أو بالبَنان تحريرًا، ولهٰذا قال مالك رحمه الله حين سُئل عن كيفية الاستواء: «الكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة»، وليس معنى هٰذا أن لا نعتقد أن لها كيفية، بل لها كيفية، ولٰكنها ليست معلومة لنا؛ لأن ما ليس له كيفية ليس بموجود؛ فالاستواء والنزول واليد والوجه والعين لها كيفية، لٰكننا لا نعلمها؛ ففرق بين أن نثبت كيفية معينة ولو تقديرًا وبين أن نؤمن بأن لها كيفية غير معلومة، وهٰذا هو الواجب؛ فنقول: لها كيفية، لٰكن غير معلومة.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ...﴾ الآية[١].

فإن قيل: كيف يُتَصوَّر أن نعتقد للشيء كيفية ونحن لا نعلمها؟

أجيب: إنه متصور؛ فالواحد منا يعتقد أن لهذا القصر كيفية من داخله، ولكن لا يعلم هذه الكيفية إلا إذا شاهدها، أو شاهد نظيرها، أو أخبره شخص صادق عنها.

* * *

قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ الآية.

﴿وَهُمْ﴾: أي: كفار قريش. ﴿يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾: المراد: أنهم يكفرون بهذا الاسم لا بالمسمى، فهم يُقِرُّون به، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وفي حديث سهيل بن عمرو: «لما أراد النبي ﷺ أن يكتب الصلح في غزوة الحديبية قال للكاتب: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم»، قال سهيل: أما الرحمن؛ فوالله ما أدري ما هي ولكن اكتب باسمك اللهم»[٢]، وهذا من الأمثلة التي يراد بها الاسم دون المسمى.

وقد قال الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ أي: بأي اسم من أسمائه تدعونه؛ فإن له الأسماء الحسنى، فكل أسمائه حسنى؛ فادعوا بما شئتم من الأسماء، ويراد بهذه الآية الإنكار على قريش.

وفي الآية دليل على أن من أنكر اسمًا من أسمائه تعالى فإنه يكفر؛

(١) سورة الرعد: الآية ٣٠.

(٢) أخرجه: البخاري في (الشروط، باب الشروط في الجهاد، ٢/ ٢٧٩، ٢٨٣).

.....

لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، ولأنه مكذب لله ولرسوله، وهٰذا كفر، وهٰذا وجه استشهاد المؤلف بهٰذه الآية.

قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: خبر «لا» النافية للجنس محذوف، والتقدير: لا إله حق إلا هو، وأما الإله الباطل؛ فكثير، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠].

قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾: أي: عليه وحده؛ لأن تقديم المعمول يدل على الحصر، فإذا قلت مثلاً: «ضربت زيدًا»؛ فإنه يدل على أنك ضربته، ولٰكن لا يدل على أنك لم تضرب غيره، وإذا قلت: «زيدًا ضربت» دلت على أنك ضربت زيدًا ولم تضرب غيره، وسبق معنى التوكل وأحكامه.

قوله: ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾: أي: إلى الله، و ﴿مَتَابِ﴾ أصلها متابي، فحذفت الياء تخفيفًا، والمتاب بمعنى التوبة؛ فهو مصدر ميمي؛ أي: وإليه توبتي.

والتوبة: هي الرجوع إلى الله تعالى من المعصية إلى الطاعة، ولها شروط خمسة:

١ ـ الإخلاص لله تعالى بأن لا يحمل الإنسان على التوبة مراعاة أحد أو محاباته أو شيء من الدنيا.

٢ ـ أن تكون في وقت قبول التوبة، وذٰلك قبل طلوع الشمس من مغربها، وقبل حضور الموت.

٣ ـ الندم على ما مضى من فعله، وذٰلك بأن يشعر بالتحسر على ما سبق ويتمنى أنه لم يكن.

وَفِي «صَحِيحِ البُخَارِي»: قَال عَلِيٌّ: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ**، .....

٤ ـ الإقلاع عن الذنب، وعلى هٰذا، فإذا كانت التوبة من مظالم الخلق؛ فلا بد من رد المظالم إلى أهلها أو استحلالهم منها.

٥ ـ العزم على عدم العودة، والتوبة التي لا تكون إلا لله هي توبة العبادة؛ كما في الآية السابقة، وأما التوبة التي بمعنى الرجوع؛ فإنها تكون له ولغيره، ومنه قول عائشة حين جاء النبي ﷺ فوجد نَمْرُقَة فيها صور، فوقف بالباب ولم يدخل، وقالت: «أتوب إلى الله ورسوله، ماذا أذنبت؟»[1] فليس المراد بالتوبة هنا توبة العبادة؛ لأن توبة العبادة لا تكون للرسول ﷺ ولا لغيره من الخلق بل لله وحده، ولٰكن هٰذه توبة رجوع، ومن ذٰلك أيضًا حين يضرب الإنسان ابنه لسوء أدبه؛ يقول الابن: أتوب.

* * *

قوله في أثر علي رضي الله عنه: «**حدثوا الناس**»: أي: كلموهم بالمواعظ وغير المواعظ.

قوله: «**بما يعرفون**»: أي: بما يمكن أن يعرفوه وتبلغه عقولهم حتى لا يُفْتَنوا، ولٰهذا جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ قال: «إنك لن تُحدِّث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»[2]، ولٰهذا كان من الحكمة في الدعوة ألا تباغت الناس بما لا يمكنهم إدراكه، بل تدعوهم رويدًا رويدًا حتى تستقر عقولهم، وليس معنى «**بما يعرفون**»؛ أي: بما يعرفونه من قبل؛ لأن الذي يعرفونه من قبل يكون التحديث به من تحصيل الحاصل.

(١) أخرجه: البخاري في (النكاح، باب هل يرجع إذا رأى منكرًا في الدعوة رقم ٥١٨١).

(٢) أخرجه: مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١١).

أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!»[١].

قوله: «أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!»: الاستفهام للإنكار؛ أي: أتريدون إذا حدثتم الناس بما لا يعرفون أن يكذب الله ورسوله، لأنك إذا قلت: قال الله وقال رسوله كذا وكذا، قالوا: هٰذا كذب إذا كانت عقولهم لا تبلغه، وهم لا يكذبون الله ورسوله، ولٰكن يكذبونك بحديث تنسبه إلى الله ورسوله؛ فيكونون مكذبين لله ورسوله، لا مباشرة ولٰكن بواسطة الناقل.

فإن قيل: هل ندع الحديث بما لا تبلغه عقول الناس وإن كانوا محتاجين لذٰلك؟

أجيب: لا ندعه، ولٰكن نحدثهم بطريق تبلغه عقولهم، وذٰلك بأن ننقلهم رويدًا رويدًا حتى يتقبلوا هٰذا الحديث ويطمئنوا إليه، ولا ندع ما لا تبلغه عقولهم ونقول: هٰذا شيء مستنكر لا نتكلم به. ومثل ذٰلك العمل بالسنة التي لا يعتادها الناس ويستنكرونها؛ فإننا نعمل بها ولٰكن بعد أن نخبرهم بها؛ حتى تقبلها نفوسهم ويطمئنوا إليها.

ويستفاد من هٰذا الأثر أهمية الحكمة في الدعوة إلى الله ـ عز وجل ـ، وأنه يجب على الداعية أن ينظر في عقول المدعوين وينزل كل إنسان منزلته.

مناسبة هذا الأثر لباب الصفات

مناسبته ظاهرة؛ لأن بعض الصفات لا تحتملها أفهام العامة فيمكن إذا حدثتهم بها كان لذٰلك أثر سيئ عليهم؛ كحديث النزول إلى السماء الدنيا[٢]

(١) أخرجه: البخاري في (العلم، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم، ١/ ٦٢).

(٢) أخرجه: البخاري في (التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ١/ ٣٥٦)، ومسلم في (صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء، ١/ ٥٢١)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو عند مسلم أيضًا من حديث أبي سعيد الخدري في الموضع السابق (١/ ٥٢٢).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: «**أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انْتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ اسْتِنْكَارًا لِذٰلِكَ، فَقَالَ: مَا فَرَقُ هٰؤلَاءِ؟** .....

مع ثبوت العلو، فلو حَدَّثت العَامِيّ بأنه نفسه ينزل إلى السماء الدنيا مع علوه على عرشه، فقد يفهم أنه إذا نزل؛ صارت السماوات فوقه وصار العرش خاليًا منه، وحينئذ لا بد في هٰذا من حديث تبلغه عقولهم فتُبيّن لهم أن الله ـ عز وجل ـ ينزل نزولاً لا يماثل نزول المخلوقين مع علوه على عرشه، وأنه لكمال فضله ورحمته يقول: «**من يدعوني فأستجيب له...**» الحديث.

والعامي يكفيه أن يتصور مطلق المعنى، وأن المراد بذٰلك بيان فضل الله ـ عز وجل ـ في هٰذه الساعة من الليل.

* * *

قوله في أثر ابن عباس: «**انتفض**»: أي: اهتَزّ جسمه، والرجل مُبْهَم، والصفة التي حُدِّث بها لم تُبَيَّن، وبيان ذٰلك ليس مهمًا، وهٰذا الرجل انتفض استنكارًا لهٰذه الصفة لا تعظيمًا لله، وهٰذا أمر عظيم صعب؛ لأن الواجب على المرء إذا صح عنده شيء عن الله ورسوله أن يقر به ويصدق ليكون طريقه طريق الراسخين في العلم حتى وإن لم يسمعه من قبل أو يتصوره.

قوله: «ما فرق»: فيها: ثلاث روايات:

١ ـ «**فَرَقُ**»؛ بفتح الراء، وضم القاف.

٢ ـ «**فَرّقَ**»: بفتح الراء مشددة، وفتح القاف.

٣ ـ «فَرَقَ»؛ بفتح الراء مخففة، وفتح القاف.

يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ؟!» انتهى[(١)].

فعلى رواية «**فَرَقُ**» تكون «**ما**» استفهامية مبتدأ، و «**فرق**»: خبر المبتدأ؛ أي: ما خوف هٰؤلاء من إثبات الصفة التي تُلِيَتْ عليهم وبلغتهم، لماذا لا يثبتونها لله ـ عز وجل ـ كما أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله؟ وهٰذا يَنْصَبُّ تمامًا على أهل التعطيل والتحريف الذين ينكرون الصفات، فما الذي يُخَوِّفهم من إثباتها والله تعالى قد أثبتها لنفسه؟

وعلى راوية «**فَرِّق**» أو «**فَرَقَ**» تكون فعلًا ماضيًا بمعنى ما فرّقهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦]؛ أي: فرقناه. و «**ما**» يحتمل أن تكون نافية، والمعنى: ما فرق هٰؤلاء بين الحق والباطل، فجعلوا هٰذا من المتشابه وأنكروه ولم يحملوه على المحكم، ويحتمل أن تكون استفهامية والمعنى: أي شيء فرقهم فجعلهم يؤمنون بالمُحْكَم ويهلكون عند المتشابه؟

قوله: «يجدون رقة عند محكمه»: الرِّقّة: اللين والقبول، و«**محكمه**»؛ أي: محكم القرآن.

قوله: «ويهلكون عند متشابهه»: أي: متشابه القرآن. والمحكم الذي اتضح معناه وتبين، والمتشابه هو الذي يخفى معناه، فلا يعلمه الناس، وهٰذا إذا جمع بين المحكم والمتشابه، وأما إذا ذُكر المحكم مفردًا دون المتشابه؛ فمعناه المتقن الذي ليس فيه خلل: لا كذب في أخباره، ولا جَوْر في أحكامه، قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقد ذكر الله الإحكام في القرآن دون المتشابه، وذٰلك مثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١]. وإذا ذُكِر المتشابه دون المحكم صار المعنى أنه يشبه

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق (٢٠٨٩٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٥).

.....

بعضه بعضًا في جودته وكماله، ويُصَدِّق بعضه بعضًا ولا يتناقض، قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، والتشابه نوعان: تشابه نسبي، وتشابه مطلق.

والفرق بينهما: أن المطلق يخفى على كل أحد، والنسبي يخفى على أحد دون أحد، وبناءً على هٰذا التقسيم ينبني الوقف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فعلى الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ يكون المراد بالمتشابه المتشابه المطلق، وعلى الوصل ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يكون المراد بالمتشابه المتشابه النسبي، وللسلف في ذٰلك قولان:

القول الأول: الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وعليه أكثر السلف، وعلى هٰذا؛ فالمراد بالمتشابه المتشابه المطلق الذي لا يعلمه إلا الله، وذٰلك مثل كيفية وحقائق صفات الله، وحقائق ما أخبر الله به من نعيم الجنة وعذاب النار، قال الله تعالى في نعيم الجنة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة؛ ١٧]؛ أي: لا تعلم حقائق ذٰلك، ولذٰلك قال ابن عباس: «ليس في الجنة شيء مما في الدنيا إلا الأسماء»[(١)].

والقول الثاني: الوصل؛ فيقرأ: ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وعلى هٰذا؛ فالمراد بالمتشابه المتشابه النسبي، وهٰذا يعلمه الراسخون في العلم ويكون عند غيرهم متشابهًا، ولهٰذا يروى عن ابن عباس؛ أنه قال: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»[(٢)] ولم يقل هٰذا مدحًا لنفسه أو

(١) أخرجه: ابن حزم في «الفصل» (٢/ ١٠٨) ـ وقال: «هٰذا سند غاية في الصحة» ـ. وقال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٥٦٠): «رواه البيهقي موقوفًا بإسناد جيد».

(٢) **انظر قوله في: «تفسير الطبري» (٣/ ١٨٣).**

.....

ثناء عليها، ولٰكن ليعلم الناس أنه ليس في كتاب الله شيء لا يعرف معناه؛ فالقرآن معانيه كلها بينة، لٰكن بعض القرآن يشتبه على ناس دون آخرين حتى العلماء الراسخون في العلم يختلفون في معنى القرآن، وهٰذا يدل على أنه خفي على بعضهم، والصواب بلا شك مع أحدهم إذا كان اختلافهم اختلاف تضاد لا تنوع، أما إذا كانت الآية تحتمل المعنيين جميعًا بلا منافاة ولا مرجح لأحدهما؛ فإنها تحمل عليهما جميعًا.

وبعض أهل العلم يظنون أن في القرآن ما لا يمكن الوصول إلى معناه؛ فيكون من المتشابه المطلق، ويحملون آيات الصفات على ذٰلك، وهٰذا من الخطأ العظيم؛ إذ ليس من المعقول أن يقول تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩] ثم تستثنى آيات الصفات وهي أعظم وأشرف موضوعًا وأكثر من آيات الأحكام، ولو قلنا بهٰذا القول؛ لكان مقتضاه أن أشرف ما في القرآن موضوعًا يكون خفيًّا، ويكون معنى قوله تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾؛ أي: آيات الأحكام فقط، وهٰذا غير معقول، بل جميع القرآن يفهم معناه؛ إذ لا يمكن أن تكون هٰذه الأمة من رسول الله ﷺ إلى آخرها لا تفهم معنى القرآن، وعلى رأيهم يكون الرسول ﷺ وأبو بكر وعمر وجميع الصحابة يقرؤون آيات الصفات وهم لا يفهمون معناها، بل هي عندهم بمنزلة الحروف الهجائية أ، ب، ت... والصواب أنه ليس في القرآن شيء متشابه على جميع الناس من حيث المعنى، ولٰكن الخطأ في الفهم.

فقد يقصر الفهم عن إدراك المعنى أو يفهمه على معنى خطأ، وأما بالنسبة للحقائق، فما أخبر الله به من أمر الغيب؛ فمتشابه على جميع الناس.

* * *

«وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الرَّحمٰنَ؛ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[1]»[2].

● فيهِ مَسائِلُ:

قوله: «ولما سمعت قريش رسول الله يذكر الرحمٰن»: أصل ذٰلك أن سهيل بن عمرو أحد الذين أرسلتهم قريش لمفاوضة النبي ﷺ في صلح الحديبية، وأمر النبي ﷺ أن يكتب: «بسم الله الرحمٰن الرحيم»، فقال: «أما الرحمٰن؛ فلا والله ما أدري ما هي، وقالوا: إننا لا نعرف رحمانًا إلاَّ رحمٰن اليمامة. فأنكروا الاسم دون المسمى؛ فأنزل الله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾»؛ أي: بهذا الاسم من أسماء الله.

وفي الآية دليل على أن من أنكر اسمًا من أسماء الله الثابتة في الكتاب أو السنة؛ فهو كافر لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

وقوله: «ولما سمعت قريش»: الظاهر ـ والله أعلم ـ أنه من باب العام الذي أريد به الخاص، وليس كل قريش تنكر ذٰلك، بل طائفة منهم، ولٰكن إذا أقَرَّت الأمة الطائفة على ذٰلك ولم تنكر؛ صح أن ينسب لهم جميعًا، بل إن الله نسب إلى اليهود في زمن النبي ﷺ ما فعله أسلافهم في زمن موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وهٰذا لم يكن في عهد المُخاطَبين.

* * *

قوله فيه مسائل:

(١) سورة الرعد: الآية ٣٠.

(٢) أخرجه: ابن جرير (١٣/١٠١) عن مجاهد مرسلاً.

الأولى: عَدَمُ الإِيْمَانِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الرَّعْدِ.

الثالثة: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لاَ يَفْهَمُ السَّامِعُ.

الرابعة: ذِكْرُ العِلَّةِ: أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ

● **الأولى: عدم الإيمان بجحد شيء من الأسماء والصفات**: عدم بمعنى انتفاء؛ أي: انتفاء الإيمان بسبب جحد شيء من الأسماء والصفات، وسبق التفصيل في ذٰلك.

● **الثانية: تفسير آية الرعد**: وهي قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾: وسبق تفسيرها.

● **الثالثة: ترك التحديث بما لا يفهم السامع**: وهٰذا ليس على إطلاقه، وقد سبق التفصيل فيه عند شرح الأثر.

● **الرابعة: ذكر العلة أنه يفضي إلى تكذيب الله ورسوله ولو لم يتعمد المنكر**: وهي أن الذي لا يبلغ عقله ما حدث به يفضي به التحديث إلى تكذيب الله ورسوله، فَيُكَذِّب ويقول: هٰذا غير ممكن، وهٰذا يوجد من بعض الناس في أشياء كثيرة مما أخبر به النبي ﷺ مما يكون يوم القيامة؛ كما أخبر النبي ﷺ: «**إن الأرض يوم القيامة تكون خُبْزَة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يَتَكَفَّأ أحدكم خبزته**»[1]، وما أشبه ذٰلك، وكما أن الصراط أَحَدّ من السيف وأدق من الشعرة وغير هٰذه الأمور، لو حدَّثْنَا بها إنسانًا عاميًّا لأوشك أن ينكر، لٰكن يجب أن تُبَيَّن له بالتدريج حتى يتمكن من عقلها مثل ما نُعلِّم الصبي شيئًا فشيئًا.

---

(١) أخرجه: البخاري في (الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، ٤/ ١٩٥)، ومسلم في المنافقين، باب نزل أهل الجنة، ٤/ ٢١٥٠).

وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ المُنْكِرُ.

الخامسة: كَلَامُ ابنِ عَبَّاسٍ لِمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيئًا مِنْ ذٰلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ.

وقوله: «**ولو لم يتعمد المنكر**»: أي: ولو لم يقصد المُنْكِر تكذيب الله ورسوله، ولٰكن كَذَّب نسبة هٰذا الشيء إلى الله ورسوله، وهٰذا يعود بالتالي إلى رد خبر الله ورسوله.

● **الخامسة: كلام ابن عباس لمن استنكر شيئًا من ذٰلك وأنه أهلكه**: وذٰلك قوله: «ما فرق هٰؤلاء؟ يجدون رقة ـ أي لينًا ـ عند محكمه فيقبلونه، ويهلكون عند متشابهه فينكرونه؟».

* * *

بَابٌ
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآية[1].

.....

قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ﴾: أي: يدركون بحواسهم أن النعمة من عند الله.

قوله: ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾: واحدة والمراد بها الجمع؛ فهي ليست واحدة، بل هي لا تحصى، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، والقاعدة الأصولية: أن المفرد المضاف يعم، والنعمة تكون بجلب المحبوبات، وتطلق أحيانًا على رفع المكروهات.

قوله: ﴿ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾: أي: ينكرون إضافتها إلى الله لكونهم يضيفونها إلى السبب متناسين المُسَبِّب الذي هو الله ـ سبحانه ـ، وليس المعنى أنهم ينكرون هٰذه النعمة، مثل أن يقولوا: ما جاءنا مطر أو ولد أو صحة، ولٰكن ينكرونها بإضافتها إلى غير الله، متناسين الذي خلق السبب فَوُجِد به المُسَبَّب.

قوله: «**الآية**»: أي: إلى آخر الآية، وهي منصوبة بفعل محذوف تقديره أكمل الآية.

قوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾: أي أكثر العارفين بأن النعمة من الله الكافرون، أي: الجاحدون كونها من الله أو الكافرون بالله عز وجل.

وقوله: ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ بعد قوله ﴿يَعْرِفُونَ﴾ الجملة الأولى أضافها إلى

(١) سورة النحل: الآية ٨٣.

قَالَ مُجَاهِدٌ مَا مَعْنَاهُ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هٰذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي».

الكل، والثانية أضافها إلى الأكثر، وذلك لأن منهم من هو عَامِّي لا يعرف ولا يفهم، ولٰكن أكثرهم يعرفون ثم يكفرون.

مناسبة هذا الباب للتوحيد

أن من أضاف نعمة الخالق إلى غيره؛ فقد جعل معه شريكًا في الربوبية؛ لأنه أضافها إلى السبب على أنه فاعل، هٰذا من وجه، ومن وجه آخر: أنه لم يقم بالشكر الذي هو عبادة من العبادات، وتَرْك الشكر مناف للتوحيد؛ لأن الواجب أن يُشْكَر الخالق المنعم ـ سبحانه وتعالى ـ، فصارت لها صلة بتوحيد الربوبية وبتوحيد العبادة؛ فمن حيث إضافتها إلى السبب على أنه فاعل هٰذا إخلال بتوحيد الربوبية، ومن حيث ترك القيام بالشكر الذي هو العبادة هٰذا إخلال بتوحيد الألوهية.

* * *

قوله: «قال مجاهد»: هو إمام المفسرين في التابعين، عرض المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما يوقفه عند كل آية ويسأله عن تفسيرها، وقال سفيان الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. أي: كافيك، ومع هذا؛ فليس معصومًا عن الخطأ.

قوله: «ما معناه»: أي: كلامًا معناه، وعلى هٰذا فـ «ما»: نكرة موصوفة، وفيه أن الشيخ رحمه الله لم ينقله بلفظه.

قوله: «هو قول الرجل»: هٰذا من باب التغليب والتشريف؛ لأن الرجل أشرف من المرأة وأحق بتوجيه الخطاب إليه منها، وإلا؛ فالحكم واحد.

قوله: «هٰذا مالي ورثته عن آبائي»: ظاهر هٰذه الكلمة أنه لا شيء

وَقَالَ عَوْنُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ: «يَقُولُونَ: لَوْلاَ فُلاَنٌ؛ لَمْ يَكُنْ كَذَا».

فيها، فلو قال لك واحد: من أين لك هٰذا البيت؟ قلت: ورثته عن آبائي؛ فليس فيه شيء لأنه خبر محض.

لٰكن مراد مجاهد أن يضيف القائل تَمَلُّكه للمال إلى السبب الذي هو الإرث متناسيًا المُسَبِّب الذي هو الله؛ فبتقدير الله ـ عز وجل ـ أنعم على آبائك وملكوا هٰذا البيت، وبشرع الله ـ عز وجل ـ انتقل هٰذا البيت إلى ملكك عن طريق الإرث؛ فكيف تتناسى المُسَبِّب للأسباب القدرية والشرعية فتضيف الأمر إلى ملك آبائك وإرثك إياه بعدهم؟! فمن هنا صار هٰذا القول نوعًا من كفر النعمة.

أما إذا كان قصد الإنسان مجرد الخبر كما سبق؛ فلا شيء في ذٰلك، ولهٰذا ثبت أن النبي ﷺ قيل له يوم الفتح: «أتنزل في دارك غدًا؟ فقال: وهل ترك لنا عقيل من دار أو رباع»[1] فبين ﷺ أن هٰذه الدور انتقلت إلى عقيل بالإرث. فتبين أن هناك فرقًا بين إضافة الملك إلى الإنسان على سبيل الخبر، وبين إضافته إلى سببه متناسيًا المُسَبِّب وهو الله ـ عز وجل ـ.

قوله: «وقال عون بن عبد الله: يقولون: لولا فلان لم يكن كذا»: وهٰذا القول من قائله فيه تفصيل إن أراد به الخبر وكان الخبر صدقًا مطابقًا للواقع؛ فهذا لا بأس به، وإن أراد بها السبب؛ فلذلك ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون سببًا خفيًا لا تأثير له إطلاقًا، كأن يقول: لولا الولي الفلاني ما حصل كذا وكذا؛ فهٰذا شرك أكبر لأنه يعتقد بهٰذا القول

---

(١) أخرجه: البخاري في (الحج، باب توريث دور مكة وبيعها، ١/ ٤٨٩)، ومسلم في (الحج، باب النزول بمكة للحاج، ٢/ ٩٨٤)؛ من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

.....

أن لهٰذا الولي تصرفًا في الكون مع أنه ميت، فهو تصرف سري خفي.

الثانية: أن يضيفه إلى سبب صحيح ثابت شرعًا أو حسًّا؛ فهٰذا جائز بشرط أن لا يعتقد أن السبب مؤثر بنفسه، وأن لا يتناسى المنعم بذلك.

الثالثة: أن يضيفه إلى سبب ظاهر، لٰكن لم يثبت كونه سببًا لا شرعًا ولا حسًّا؛ فهٰذا نوع من الشرك الأصغر، وذٰلك مثل: التِّولة، والقلائد التي يقال: إنها تمنع العين، وما أشبه ذٰلك؛ لأنه أثبت سببًا لم يجعله الله سببًا، فكان مشاركًا لله في إثبات الأسباب.

ويدل لهٰذا التفصيل أنه ثبت إضافة (لولا) إلى السبب وحده بقول النبي ﷺ في عمه أبي طالب: «**لولا أنا؛ لكان في الدرك الأسفل من النار**»[1]، ولا شك أن النبي ﷺ أبعد الناس عن الشرك، وأخلص الناس توحيدًا لله تعالى، فأضاف النبي ﷺ الشيء إلى سببه، لٰكنه شرعي حقيقي؛ فإنه أُذِن له بالشفاعة لعمه بأن يخفف عنه، فكان في ضَحْضَاح من النار، عليه نعلان يغلي منهما دماغه لا يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا؛ لأنه لو يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا أو مثله هان عليه بالتسلي؛ كما قالت الخنساء في رثاء أخيها صخر:

وَلَوْلا كَثْرَةُ الباكينَ حَوْلِي ... على إِخْوَانِهم لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وما يَبْكُون مِثْلَ أَخِي ولٰكن ... أُسَلِّي النَّفْس عنه بالتَّأَسِّي

(١) أخرجه: البخاري في (مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، ٣/ ٦٢)، ومسلم في (الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، ١/ ١٩٤)؛ من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

وَقَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: «يَقُولُونَ: هٰذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا».

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ بعدَ حَديثِ زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الَّذِي فِيهِ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالى قَالَ: «**أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ**...»

وابن القيم رحمه الله ـ وإن كان قول العالم ليس بحجة لٰكن يستأنس به ـ قال في القصيدة الميمية يمدح الصحابة:

أولٰئكَ أَتْباعُ النَّبيِّ وحِزْبه ... ولَوْلا هُمُوما كانَ في الأرضِ مُسْلِمُ

وَلوْلا هُمُو كَادَتْ تَمِيدُ بأَهْلِهَا ... ولٰكِنْ رَواسِيها وأَوْتَادهَا هُمُ

ولوْلا هُمُو كَانَتْ ظَلاَمًا بِأَهْلِها ... ولٰكِنْ هُمُو فِيها بُدُورٌ وأَنْجُمُ

فأضاف (لولا) إلى سبب صحيح.

قوله: «وقال ابن قتيبة: يقولون هٰذا بشفاعة آلهتنا»: هٰؤلاء أخبث مِمّن سبقهم؛ لأنهم مشركون يعبدون غير الله، ثم يقولون: إن هٰذه النعم حصلت بشفاعة آلهتهم، فالعُزَّى مثلاً شفعت عند الله أن ينزل المطر؛ فهٰؤلاء أثبتوا سببًا من أبطل الأسباب لأن الله ـ عز وجل ـ لا يقبل شفاعة آلهتهم، لأن الشفاعة لا تنفع إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً، والله ـ عز وجل ـ لا يأذن لهٰذه الأصنام بالشفاعة؛ فهٰذا أبطل من الذي قبله لأن فيه محذورين:

١ ـ الشرك بهٰذه الأصنام.

٢ ـ إثبات سبب غير صحيح.

* * *

قوله: «وقال أبو العباس»: هو شيخ الإسلام أحمد بن تيمية.

الحديثَ[١]، وَقَدْ تَقَدَّمَ: «وَهٰذَا كَثِيرٌ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلى غَيْرِهِ وَيُشْرِكُ بِهِ».

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتِ الرِّيحُ طِيِّبَةً، وَالمَلَّاحُ حَاذِقًا... وَنَحْوِ ذٰلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلسِنَةٍ كَثِيرَةٍ».

قوله: «وهٰذا كثير في الكتاب والسنة يذم سبحانه من يضيف إنعامه إلى غيره...»: وذٰلك مثل الاستسقاء بالأنواء، وإنما كان هٰذا مذمومًا؛ لأنه لو أتى إليك عبد فلان بهدية من سيده فشكرت العبد دون السيد؛ كان هٰذا سوء أدب مع السيد وكفرانًا لنعمته، وأقبح من هٰذا لو أضفت النعمة إلى السبب دون الخالق؛ لما يأتي:

١ ـ أن الخالق لهٰذه الأسباب هو الله؛ فكان الواجب أن يشكر وتضاف النعمة إليه.

٢ ـ أن السبب قد لا يؤثر؛ كما ثبت في «صحيح مسلم» أنه ﷺ قال: «**ليس السَّنَة أن لا تمطروا، بل السَّنَة أن تمطروا ثم لا تُنبت الأرض**»[٢].

٣ ـ أن السبب قد يكون له مانع يمنع من تأثيره، وبهٰذا عرف بطلان إضافة الشيء إلى سببه دون الالتفات إلى المُسبِّب جل وعلا.

قوله: «كانت الريح طيبة»: هٰذا في السفن الشراعية التي تجري بالريح، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا﴾ [يونس: ٢٢]، فكانوا إذا طاب سير السفينة قالوا: كانت الريح طيبة،

---

(١) (ص٣٠).

(٢) أخرجه: مسلم في (الفتن، باب في سكنى المدينة، ٤/ ٢٢٢٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

● فيهِ مَسائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا.

الثانية: مَعْرِفَةُ أَنَّ هٰذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرَةٍ.

الثالثة: تَسْمِيَةُ هٰذَا الكَلَامِ إِنْكَارًا للنِّعْمَةِ.

الرابعة: اجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي القَلْبِ.

وكان الملاح ـ هو قائد السفينة ـ حاذقًا؛ أي: مجيدًا للقيادة. فيضيفون الشيء إلى سببه وينْسَون الخالق ـ جل وعلا ـ.

* * *

فيه مسائل:

● **الأولى: تفسير معرفة النعمة وإنكارها**: وسبق ذٰلك.

● **الثانية: معرفة أن هٰذا جار على ألسنة كثيرة**: وذٰلك مثل قول بعضهم: كانت الريح طيبة، والملاح حاذقًا، وما أشبه ذٰلك.

● **الثالثة: تسمية هٰذا الكلام إنكارًا للنعمة**: يعني: إنكارًا لِتَفَضُّل الله تعالى بها وليس إنكارًا لوجودها؛ لأنهم يعرفونها ويُحِسّون بوجودها.

● **الرابعة: اجتماع الضدين في القلب**: وهٰذا من قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾؛ فجمع بين المعرفة والإنكار، وهٰذا كما يجتمع في الشخص الواحد خصلة إيمان وخصلة كفر، وخصلة فسوق وخصلة عدالة.

* * *